

الشمولي الذي يتميز به النظام السوري يحتكر كل شيء حتى أحلام المواطنين، إذاً التسمية خاطئة فلا وجود للانتخابات في سوريا، ونجيب على المتقائل، حتى لو كان هناك انتخابات ليس هناك قوانين تخدم المواطن، فحزب البعث ومنذ عقود طرح نفسه بديلاً عن الشعب وصادر كل حركة شعبية أو سياسية إما بالسجون والمعتقلات أو في التوجه نحو تبني فكر البعث بأنه الحزب القائد.

التقاول في ٢٠٠٧ حق لكل مواطن وحزب سياسي في زمن أصبحت التغييرات تحصل في كل لحظة، وأصبح العامل الدولي له حساباته، وقد مضت أكثر من سبع سنوات من المراهنة على هذه العوامل وكان الاعتقاد بأن النظام يهيئ نفسه للتغيير من خلال مناسبات كبيرة والفرص كانت مواتية، لكن بقي الزمن متوقفاً في سوريا فمؤتمر حزب البعث والذي سبقته جملة من القضايا على الساحة الداخلية والخارجية وكان هناك بريق أمل لدى المتقائلين أن قفزة نوعية للمرحلة القادمة آتية وسوف تؤخذ جميع المعطيات بعين الاعتبار لكن المؤتمر ولد ميتاً بل متفسخاً، واستمر النظام بنفس النهج وأغلق جميع الأبواب والخيارات أمام التقاول مما أعطي مساحة أوسع في التهرب من الاستحقاقات، لذلك تزداد الضغوطات ومن تم تزداد فرص الاستبداد أكثر وكل ذلك يؤدي للتوجه نحو انتخابات ونواب مؤهلين لخدمة النظام فقط في المرحلة القادمة .

فاستخدام مصطلح المقاطعة كوسيلة سياسية لفعول ايجابي قائم على كل تلك البراهين سوف يأخذ مفعوله بين المواطنين حيث يستند على العدل قبل أي صراع سياسي ويعبر عن احتجاج الموطن والأحزاب المعارضة للتسلط.

تهنئاتي

* بمناسبة قدوم عيد نيروز وأعياد الربيع على شعبنا الكردي وشعوب المنطقة، تتقدم هيئة التحرير بأطيب التبريكات لأبناء وبنات شعبنا وتتمنى لهم عيداً سعيداً، وأن يعم السلام والوئام المنطقة والعالم، وكل عام وأنتم بخير.

* وبمناسبة قدوم العيد القومي للشعب الآثوري الصديق المصادف الأول من نيسان كل عام، تتقدم هيئة التحرير بأطيب التبريكات والأمنيات الصادقة للشعب الآثوري وكل عام وأنتم وشعب سوريا بألف خير.

والعراق) وهي تؤثر حيث كل دولة لديها مشاكلها وهمومها وهي بغنى عن تحمل أعباء ومشاكل الآخرين، فالنظام السوري ومنذ فقدان الأوراق الإقليمية التي كانت بحوزته وكان يستخدمها متى شاء، أصبح يصدر أزمة تلو الأخرى.

معنى هذا أن الشعب السوري يعيش في أزمة منذ عقود وهي تتطور نحو الأسوأ ويتحمل الشعب وحده نتائج السياسة الخاطئة للنظام في ظرف كان لدى النظام فرصة ذهبية في أن يؤسس لحالة جديدة من تغيير وإصلاح لمؤسسات الدولة .

لاشك أن الانتخابات بشكل عام هي تجديد وتغيير للنخب السياسية التي تحمل أفكاراً قد لا تتسجم مع الواقع ومع الظروف وهي مدخل لبلورة رؤية جديدة على جميع الأصعدة، لذلك فإن جميع الدول تلجأ للانتخابات لتجديد الأفكار والتوجهات وحتى النشاط الذي يتمتع به المرشح الجديد مع الحفاظ على العموميات والأسس الصحيحة، والانتخابات التشريعية هي مفصل الانتخابات عامة للدول التي تأخذ بالنظام البرلماني في إصدار القوانين، وهي فرصة لمشاركة الشعب في لعب دور سياسي من خلال توعيته لانتخاب المرشحين الذين يقومون على خدمة الوطن في المرحلة القادمة، لذلك يحدد في جميع الدول كل مرحلة انتخابية بمدة محددة، كون الظروف في تغير دائم لا بد من مواكبتها عبر استحقاقات انتخابية، كل هذه الأمور مرتبطة بمواد في الدستور ومدى هيمنة السلطة التنفيذية على مجريات العملية الانتخابية، وفي سوريا عدد مقاعد النواب هي ٢٥٠/ منهم ١٦٧/ من حزب البعث وأعضاء من الجبهة التقدمية وهي فعلياً رديف له وبقاء ٨٣/ مقعد للمستقلين، وحتى هذه الدورة لا وجود لهؤلاء المستقلين باستثناءات قد لا تشكل نقطة في بحر، حيث أن النظام ومن خلال أجهزته يفرض القوائم ويهدد بالتصويت والمشاركة وتتحول العملية الانتخابية من معركة سياسية يكون فيها للمواطن الخيار بين عدة خيارات إلى عمل قمعي مفروض عليه ومن جميع الجهات، فرض قانون انتخابي من طرف واحد وفرض مرشح وفرض التصويت، أي التزامات على عاتق المواطن بعيد عن جميع المواثيق والقوانين الحقوقية التي وقعت عليها الجمهورية السورية بهذا الشأن.

لذلك الانتخابات في سوريا ليس لها مجال فهي غير حيوية وغير مرئية بالنسبة للمواطن السوري الذي لا يهتم بها متى أنت ومتى ولت، لسبب بسيط لأن المرشحين الذين حجزوا لأنفسهم مقاعد قبل الانتخابات لا يعبرون عن أية طموحات أو آمال للشعب، فهناك مصلحة وتوافق بين النخبة الحاكمة والذين انتخبوا وهي الحفاظ على الإرث القديم دون أي اهتزاز له و العمل على تصديق كل ما يأتي وتهميش المواطن، لذلك هذا المجال هو علاقة تبادلية بين المتسلقين والنظام لهدف معين.

أمام هذا الواقع وفي ظل التناقض بين مصالح الشعب ومصالح النظام، فإن الانتخابات لاتعبر عن رأي المواطن السوري حيث القوانين السارية لاتخدم المواطن فالنهج